



Distr.
GENERAL

A/41/422
11 July 1986
ARABIC
ORIGINAL : CHINESE/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH



لأمم المتحدة

لجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعين

البند ٦٤ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

التحقق من جميع جوانبه

تقرير الأمين العام

المحتويات

المفحة

٢	 مقدمة	-
٤	 الردود الواردة من الحكومات	-
٤	 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
٩	 الأرجنتين	
١٠	 بلغاريا	
١٣	 جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	
١٧	 الجمهورية الديمقراطية الألمانية	
٢١	 السويد	
٢٥	 الصين	
٢٦	 كندا	
٢٤	 ليسوتو	
٢٤	 المكسيك	
٢٥	 النرويج	
٢٦	 النمسا	
٢٨	 هولندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي)	

. A/40/50/Rev.1 *

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ القرار ١٥٢/٤٠ سين الذي جاء في منطوقه ما يلي :

"ان الجمعية العامة

..."

"١ - تطلب الى الدول الاعضاء أن تزيد من جهودها في سبيل التوصل الى اتفاقات بشأن تدابير متوازنة ومقبولة على نحو متبادل وقابلة للتحقق وفعالة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ؛

"٢ - تدعو جميع الدول الاعضاء الى أن تقوم ، آخذة في الاعتبار الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهي أول دورة استثنائية تكرر لنزع السلاح ، بإبلاغ الأمين العام ، في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، بأرائها واقتراحاتها بشأن مبادئ وإجراءات وتقنيات التحقق بغية التشجيع على إدراج أحكام تتعلق بالتحقق الملائم في اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وبشأن دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق ؛

"٣ - ترجو من الأمين العام أن يعد تقريرا يتضمن آراء واقتراحات الدول الاعضاء ، وأن يقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ؛

"٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والأربعين بندا معنونا "التحقق من جميع جوانبه" ، تحت البند المعنون "استعراض تنفيذ توصيات ومقررات الدورة الاستثنائية العاشرة" .

٢ - وعملا بالقرار السالف الذكر ، أرسلت الى جميع الدول الاعضاء مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ تطلب إليها أن تقدم آراها واقتراحاتها . وتلقى الأمين العام حتى الآن ردودا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والارجنتين وبلغاريا وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية

الالمانية والسويد والصين وكندا وليسوتو والمكسيك والشرويج والنمسا وهولندا (نيابة
عن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي) . وترد هذه الردود في الفرع الثاني
من هذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٢ أيار/مايو ١٩٨٦]

١- يرى الاتحاد السوفياتي إذ ينظر الى مشكلة التحقق من زاوية المسائل المحددة ، وليس على مستوى التصريحات العامة ، أن الغرض الأساسي من التحقق هو المساعدة في تنفيذ تدابير ترمي الى كبح سباق التسلح ، وتعزيز الثقة فيما بين الأطراف - الثقة التي تقوم دعائمها على مجرد كون هذه الأطراف قد دخلت في اتفاق للحد من الأسلحة - والحصول على معلومات موضوعية عن الحالة الفعلية للوفاء بالتحقق . فمن هنا ، فإن الشرط الأساسي للتحقق كما يراه الاتحاد السوفياتي هو أن يكون فعّالا والوفاء بهذا الشرط يعد أهم ضمان لاستقرار أي اتفاق . فمن شأنه أن يبعث لدى الأطراف ثقة في أن الالتزامات التي اضطلعت بها تراعى بدقة ، وأن الاتفاق نفسه سيكتب له البقاء .

٢- ونزع السلاح بدون تحقق يعد ضربا من المستحيلات ، أما التحقق بدون نزع السلاح فلا معنى له ، وهذا ، في رأي الاتحاد السوفياتي مطلب المسألة . ويمكن أن يكون لكل اتفاق للحد من الأسلحة تدابير تحقق خاصة به وطرق وأساليب محددة لتنفيذها ، غير أن الأمر الأكثر أهمية في أي اتفاق منها هو تدابير الحد من الأسلحة وخفضها في حد ذاتها . والتحقق غير المقترن بتدابير محددة للحد من الأسلحة يفقد كل معناه . فمن العبث مثلا ، إعداد قواعد للتحقق ثم القيام بعدد بتعديل نطاق وطبيعة الالتزامات المتعلقة بهذه التدابير .

٣- ولا مناص من استخدام التحقق لضمان البقاء لاتفاقات نزع السلاح . ومن هنا ، يتناول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مسألة التحقق بوصفها تتضمن علاوة على الفعالية ، شرطا آخر أساسيا ، هو الوفاء بالغرض . ومعنى هذا أن تدابير التحقق يجب أن تتماشى تماما مع التحديدات المنشأة من حيث نطاقها وطبيعتها . وكما أوضحت تجربة تنفيذ الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ، فإن مبدأ التناسب بين تدابير التحقق وتدابير الحد من الأسلحة قد أثبت محته تماما . وليس من قبيل المصادفة أن يذهب على هذا المبدأ في عدد من الصكوك الدولية المعترف بها عالميا ، بما في ذلك ،

الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح
(القرار د1 - ٢/١٠) .

٤- وبين مجموعة كبيرة من وسائل التحقق التي يمكن استخدامها في رصد وفناء
الاطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقات المختلفة للحد من الاسلحة ونزع السلاح ، تحظى
وسائل التحقق التقنية الوطنية بأولوية لا جدال فيها . وتشهد على ذلك التجربة في
مجال التحقق من تنفيذ اتفاقات الاسلحة الاستراتيجية وغيرها من المعاهدات والاتفاقات
التي أبرمت فيما سبق . وهذه الوسائل لا تفتأ تتطور ومن ثم فإنها تجعل رصد اتفاقات
الحد من الاسلحة أكثر موثوقية .

٥- ويؤيد الاتحاد السوفياتي الأخذ بنهج بناء يضمن للمعاهدات والاتفاقات امكانية
التحقق ، وهو على استعداد للتعاون في وضع تدابير اضافية تشمل ، اذا تطلب الامر ،
عمليات التفتيش في الموقع ، يكون من شأنها أن تساعد على زيادة فعالية وسائل
التحقق التقنية الوطنية . بيد أنه يجب عدم استخدام هذه التدابير كأداة للتدخل في
الشؤون الداخلية ، أو في الاضرار بمصالح أي من الاطراف ، أو في أغراض منبئة المصلحة
بمسألة التحقق .

٦- وإيجاد وسائل فعالة وكافية للتحقق بغية توفير الثقة في الوفاء بالالتزامات
التي تظلم بها الحكومات يشكل جزءا لا يتجزأ من جميع المقترحات السوفياتية بشأن
الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ويمدق هذا أيضا بمورة كاملة على برنامج القضاء على
الاسلحة النووية وعلى الانواع الاخرى من اسلحة التدمير الشامل التي طرحها الاتحاد
السوفياتي في بيان السيد م. م. غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب
الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، المؤرخ في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (انظر
A/41/97) . وفي سياق تنفيذ التدابير العملية الواسعة النطاق التي اقترحها الاتحاد
السوفياتي في هذا الصدد ، من الطبيعي أن تزداد كثيرا المطالب الواقعة على طرق
التحقق . ويجب أن يكون التحقق كفيلا بإعطاء الاطراف قدرا مناسباً من الثقة في أن
الالتزامات التي تظلم بها ستنفذ بشكل منتظم ، وأنه لن يجري القيام بأية أنشطة من
شأنها على أي نحو التحايل على التقييدات الموضوعية .

٧- وينص البرنامج السوفياتي للقضاء على الاسلحة النووية قضاء كاملا وعماما ،
على أن يجري التحقق المتعلق بالاسلحة التي يتقرر تدميرها أو الحد منها ، أساسا ،
بوسائل تقنية وطنية . وفي الوقت نفسه ، فإن الاتحاد السوفياتي على استعداد للتوصل

الى اتفاق بشأن أي تدابير اضافية للتحقق بما فيها ، عند الاقتضاء ، عمليات التفتيش في الموقع .

٨- ومن الواضح أن تنفيذ التدابير التي يدعو اليها البرنامج تحتاج الى وضع اجراءات خاصة من أجل تدمير الذخائر النووية وتفكيك الناقلات أو تحويلها أو تدميرها . وفي كل مرحلة من مراحل القضاء على الاسلحة النووية يتعين التوصل الى اتفاق بشأن عدد الاسلحة الذي سيدمر ، والمكان الذي سيجري فيه ذلك . وبطبيعة الحال يجب أن يكون هناك تحقق موثوق ، بما في ذلك التحقق الدولي ، من تدمير الاسلحة أو تحويلها .

٩- ويفضل الاتحاد السوفياتي وجود تحقق فعال وكاف ، حتى لو استدعى الامر ايجاد تحقق دولي عام ، مع القضاء على الاسلحة النووية قضاء كاملا وعمما وفقا لبرنامج المقترح ، وهو البرنامج الذي سيشهد في مرحلته الاخيرة توقيع اتفاق عالمي يضم على الا تخرج تلك الاسلحة الى الوجود أبدا مرة أخرى .

١٠- وتستدعي مشكلة التحقق الرامي الى الحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي التوصل الى حل فعال أيضا . وإذا تم التوصل الى اتفاق لحظر ادخال الاسلحة في الفضاء الخارجي ، فإن الاتحاد السوفياتي سيكون على استعداد ، على أساس المعاملة بالمثل ، لفتح مختبراته للتحقق من تنفيذ مثل هذا الاتفاق .

١١- ومشكلة التحقق من وقف التفجيرات النووية ليست عقبة . فلو وافقت الولايات المتحدة ، على أساس المعاملة بالمثل ، على وقف جميع التفجيرات النووية ، فإن التحقق المناسب من الالتزام بالوقف سيكفل تماما بالوسائل التقنية الوطنية ، وبالاستعانة باجراءات دولية تشمل ، حسبما يقتض الامر ، عمليات تفتيش في الموقع ، وقد أعرب الاتحاد السوفياتي عن استعداده قبول عرض الدول الست الموقعة على إعلان دلهي (A/40/114-S/16921 ، المرفق) المساعدة في التحقق من وقف تجارب الاسلحة النووية . وقدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى حكومة الولايات المتحدة اقتراحا بشأن قيام خبراء من الدولتين بالاجتماع لمناقشة مشاكل التحقق من وقف التفجيرات النووية .

١٢- ويؤيد الاتحاد السوفياتي القضاء الكامل في أسرع وقت ممكن على الاسلحة الكيميائية وعلى القاعدة الصناعية التي تستخدم في تصنيعها ، في ظل تحقق متسم

بالدقة ، بما في ذلك التحقق الموقفي الدولي ، والتحقق المنهجي الدولي من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ، وبشأن انتاج المواد الكيميائية الفتاكة عالية السمية لأغراض مرخص بها . وفي مؤتمر نزع السلاح بجنيف الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، قدم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مقترحات أخرى بعيدة الأثر لكفالة تحقق فعال فيما يتعلق بتدمير وحدات انتاج الأسلحة الكيميائية وتفكيكها ، كما اقترح أسلوبا منهجيا للتحقق في الموقع لتطبيقه على هذه الوحدات . وتقضي هذه المقترحات بوقف تشغيل كل وحدة من وحدات انتاج الأسلحة الكيميائية عن طريق عملية تحقق دقيق ، تشمل عمليات تفتيش دولي منهجي .

١٣- وعلى ذلك ، يتمثل موقف الاتحاد السوفياتي في أن عمليات التحقق المنهجي الدولي في الموقع ، ينبغي أن تكون هي الشكل الأساسي للتحقق الدولي من الوفاء بالاحكام الأساسية لأي اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الكيميائية سيتم التوصل إليها مستقبلا .

١٤- وبطبيعة الحال يحتاج الاتفاق الذي يمكن التوصل إليه بشأن تخفيض القوات العسكرية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وما يستتبعه من تجميد مستوى القوات المسلحة للتكتلات المتواجدة في أوروبا الوسطى إلى تحقق يتسم بالحكمة . والاتحاد السوفياتي على استعداد للتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن وبالنسبة للوفاء بالتزامات التي تتعلق بتجميد عدد القوات ، أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لاقامة نقاط تفتيش دائمة للتحقق من الخروج والدخول إلى منطقة الخفض الذي يشمل أي وحدات عسكرية كانتا ما كانت .

١٥- وفي نيسان/أبريل ١٩٨٦ ، طرح الاتحاد السوفياتي مبادرة جديدة تنطوي على اجراء تخفيض كبير في جميع عناصر القوات البرية والقوات الجوية التكتيكية التابعة للدول الأوروبية ، والعناصر المماثلة في القوات التابعة للولايات المتحدة وكندا المرابطة في أوروبا . وتضمنت المقترحات أن يظلم في جميع مراحل هذه العملية بتحقيق موثوق به بالاستعانة بالوسائل التقنية الوطنية والأشكال الدولية للتحقق بما فيها ، إذا اقتضى الأمر التفتيش الموقفي .

١٦- وتظهر مقترحات الاتحاد السوفياتي بشأن التحقق في جلاء استعداده للتوصل على نحو بناء ودون ابطاء إلى حل للمشاكل العاجلة للحد من سباق التسلح بجميع أشكاله وتقليل خطر نشوب حرب نووية ، وتعزيز الأمن في جميع أنحاء العالم . ويقوم النهج

السوفيياتي حيال مشاكل التحقق على استعداده لقبول أي تدابير معقولة من شأنها تسهيل عملية الحد من الأسلحة . ومثل هذا النهج ، للحد مثلا من جميع أشكال الأسلحة وتخفيضها ، سيؤدي إلى إيجاد ضمانات أمنية لجميع الدول المشتركة في العملية ، وسيؤدي في التحليل الأخير إلى إقامة نظام شامل للأمن الدولي . ويكشف هذا النهج عن أن محاولات بعض الحكومات لاتخاذ مشكلة التحقق ذريعة لوضع عراقيل معطنة أمام مفاوضات الحد من الأسلحة ، وتعطيل التوصل إلى اتفاقات تحظى بقبول متبادل بشأنه ، إنما هي محاولات لا تقوم على أساس .

١٧- ويكمن وراء التعقيد المتعمد لمشاكل التحقق ، والاشارة إلى صعوبة تنفيذه ، رفض واضح من جانب هذه الدول لأن تقيد نفسها بأي تحديدات قد يكون من شأنها إعاقة تعزيز أسلحتها وتطويرها ، ومن الأمور ذات الدلالة أنه في حين تبدو هذه الدول ، من أقوالها ، كما لو كانت من أشد مؤيدي التحقق ، فإنها تعجل في الوقت نفسه بتطوير نظم للأسلحة وأساليب لوزعها تقل معها شيئا فشيئا إمكانية إجراء التحقق بشأنها . وإذا كانت هذه الدول جادة بشأن مسألة التحقق فعليها بدلا من تعطيل مفاوضات الحد من الأسلحة ، أن تعمل للاسراع بالتوصل إلى اتفاقات . فالتكنولوجيا العسكرية تشهد نتيجة لسباق التسلح تغييرات سريعة وشاملة ، كما يجري تطوير أنواع جديدة من الأسلحة ، مما يجعل التحقق ، ومن ثم ما يتفق عليه من تحديد ، أمرا بالغ الصعوبة ، وضربا من المستحيل في نهاية المطاف . ويمكن للمناقشات التي تتعلق بأوجه قصور التحقق ومحاولات تعزيزه والنظر في جوانبه التقنية العديدة ، مع الاستشهاد بمنجزات علمية وتقنية دائمة التطور ، أن تستمر إلى ما لا نهاية . غير أن ذلك لن يؤدي إلى جعل التحقق يبلغ حد الكمال . ذلك أن سباق التسلح سيستمر خلال هذا الوقت بقوة متزايدة . ومثل هذا النهج مخالف لنهج الاتحاد السوفيياتي .

١٨- وتبين تجربة مفاوضات الحد من الأسلحة ، بما في ذلك المحادثات السوفيياتية - الأمريكية ، أن التحقق لا يكون عقبة ، حين تتوفر رغبة صادقة في التوصل إلى اتفاق . وحيث يوجد اهتمام بإبرام اتفاقات وتتوفر الإرادة السياسية اللازمة لذلك ، لا تطرح المطالبة بتوفير تحقق عظيم الموثوقية "بنسبة ١٥٠ في المائة" .

١٩- ويرى الاتحاد السوفيياتي أن الالتزام القانوني لدولة ما أبرمت اتفاقا هو في ذاته ضمان بأنها ستتخذ تدابير للحيلولة دون انتهاك هذا الاتفاق . فهذه الدولة لم تبرم الاتفاق كي تنتهكه في أول فرصة تسنح لها . ومن هنا فالقضية ليست قضية التحقق

من الوفاء بالتزام ما ، بل الرغبة في قبول هذا الالتزام والوفاء به أو الاحجام عن ذلك ، أي الارادة السياسية من أجل نزع السلاح .

٢٠- وقد أظهر الاتحاد السوفياتي من جانبه هذه الارادة . فليس ثمة نوع من الأسلحة ليس لدى الاتحاد السوفياتي الاستعداد للحد منه أو حظره ، على أساس المعاملة بالمثل ، مع توفير أنجع تحقق ممكن .

الارجنتين

[الأصل : بالاسبانية]

[١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - تود حكومة الارجنتين أن تشدد على أن المبدأ القائل بأن أي ملك في ميدان نزع السلاح يجب أن يتضمن النزع على جهاز مناسب للتحقق يكون مرضيا لجميع الدول المعنية هو مبدأ مهم وقابل للتطبيق تماما .

٢ - أما إجراءات وتقنيات التحقق التي تستخدم فيجب أن تحدد في كل حالة على حدة ، مع مراعاة هدف الملك قيد التفاوض ونطاقه وطبيعته .

٣ - من المهم أن يتم الاتفاق على الاحكام المتعلقة بالتحقق في نفس الوقت الذي يجري فيه التفاوض بشأن الملك بحيث لا يشكل طلب تسوية هذه المسألة مسبقا ذريعة يمكن أن يرتهن بها بدء المفاوضات .

٤ - وفي هذا السياق ، ترى حكومة الارجنتين أن ضمان فعالية أي نظام للتحقق يقتضي أن يشمل هيكله الجوانب التالية :

(أ) ينبغي أن يكون خاليا تماما من أي عنصر قد يكون له تأثير تمييزي . ويجب أن تكون أجهزته قائمة على أساس تساوي الأطراف في الحقوق والالتزامات ؛

(ب) ويجب أن يكفل لجميع الأطراف إمكانية الوصول إلى آليات التحقق . كما يجب أن يكون لكل دولة الحق الكامل في المشاركة في المبادلات الدولية وفي تلقي البيانات التكنولوجية الناتجة عن ذلك دون أي تمييز سواء أسهمت أو لم تسهم في هذه

المبادلات ، كما يجب أن تتاح لها إمكانية الوصول الى المعلومات الموجودة في نظم التحقق امتدادا الى الوسائل التقنية الوطنية .

٥ - وبصورة عامة ، ينبغي أن تكون احكام التحقق كافية لضمان فعالية المعاهدة وأن تستهدف بناء الثقة في تطبيق معاييرها .

٦ - وبإمكان الأمم المتحدة أن تسهل التفاوض بشأن إجراءات التحقق وأن تسهم في تعزيز الثقة اللازمة لتأمين الفعالية الكاملة لهذه الإجراءات .

بلغاريا

[الاصل : بالروسية]

[٦ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - تعتبر جمهورية بلغاريا الشعبية القضاء على خطر الحرب النووية ، والحد من سباق التسلح ، ومنع امتداده الى الفضاء الخارجي ، أكثر المهام إلحاحا التي تواجه الجنس البشري حاليا . وللوصول بهذه المسائل الى نهاية ناجحة ، يجب الشروع في إجراء مفاوضات دون إبطاء بهدف إبرام الاتفاقات الدولية ذات الصلة . فتحقيق مثل تلك الاتفاقات المحددة سوف يعزز الثقة بين الأطراف المشتركة في المفاوضات تعزيرا كبيرا .

٢ - وترى بلغاريا أن القرار السياسي الذي تتخذه الدول بالدخول طوعا في مفاوضات وبنان تضطلع بالتزامات تعاهدية محددة هو أقوى ضمان لاحترام هذه الالتزامات . وينطبق هذا أيضا على الاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة وبنزع السلاح . على أنه ، لما كانت هذه الاتفاقات تؤثر في أهم المصالح الأمنية للدول ، فهي تتطلب ضمانات إضافية بأن يحترم جميع المشاركين فيها التزاماتهم بأمانة ، وذلك يتطلب تدابير تحقق فعالة .

٣ - وتولي بلغاريا اهتماما كبيرا لمشاكل التحقق وتعتبر إقامة نظام يتيح أدق تحقق ممكن عاملا ذا أهمية قصوى في عملية نزع السلاح . ويهتم جميع الأطراف في أي اتفاق لنزع السلاح اهتماما متساويا بضرورة مراعاته بدقة وبنان يكون في وسع جميع المشاركين فيه الوثوق تماما من أنه سيكون موضع احترام . وترى بلغاريا أن كل الفرص من التحقق هو أن ينطبق على تنفيذ تدابير حقيقية لنزع السلاح وعلى مراعاة اتفاقات

محددة في هذا الميدان . ولا يمكن اعتبار التحقق في حد ذاته من تدابير نزع السلاح . ومن ثم ، يجب ألا تسبق المفاوضات المتعلقة بالتحقق التوصل إلى اتفاقات محددة لنزع السلاح كما يجب ألا تُتخذ شرطا مسبقا للتوصل إلى مثل تلك الاتفاقات .

٤ - وترى بلغاريا أن نشاط التحقق يجب تنظيمه بحيث يساعد على إيجاد مناخ سياسي موافق وتجنب مواجهة لا لزوم لها ، وحماية وحفز كل ما هو قانوني من أنشطة للدول ذات صلة بالمعاهدة . والغرض من التحقق هو ضمان وجود الثقة المتبادلة فيما يتعلق بمراعاة الاتفاقات ومن ثم ، ألا يكون أمن أيٍّ من الأطراف معرضا للخطر ، وكذلك دعم وتعزيز إدراكهم للحاجة إلى ما يتخذ من تدابير لنزع السلاح ، ولغائدها .

٥ - أن الغرض الأساسي من التحقق هو توفير آلية لتعزيز الثقة والفهم المتبادلين وإزالة الشكوك وتعزيز العلاقات بين البلدان . وترى بلغاريا ، وفقا لهذا التفسير الإيجابي ، أن لهذا الغرض وجهين . فالتحقق بمعناه الضيق يوفر القنوات الأساسية لتوضيح حالات الغموض في مسلك الأطراف ولحل عدد من المشاكل قبل أن تستفحل ، وبذلك يوجد الثقة فيما يتعلق بمراعاة المعاهدة ويوفر ضمانات بأنه ما من شيء سوف يهدد أمن الأطراف أثناء سريانها . أما بالمعنى الأوسع ، فإن التحقق يعزز ثقة الدول في سياسة الأمن الطويلة الأجل ، وفي إخلاص بقية الأطراف ، كما يوسع نطاق التعاون الدولي فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح .

٦ - وفي مجال دقيق كمجال نزع السلاح ، يعد احترام الندية والأمن المتساوي وعدم انتهاك أمن أي من الأطراف شرطا أساسيا للتحقق ولقيام هيئات التحقيق بعملها . وبعبارة أخرى ، استنادا بنص الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار S-10/2) ، يجب أن تكون إجراءات التحقق "غير تمييزية" و "لا تنطوي على تدخل لا مبرر له في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو تعرض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية للخطر" .

٧ - وترى بلغاريا أن التحقق الصحيح الوحيد هو ، أولا وقبل كل شيء ، أن يكون متصورا ضمن إطار اتفاقية محددة للحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وثانيا ، أن يكون منسجما تمام الانسجام مع موضوع الاتفاق ، أي التدابير الحقيقية لنزع السلاح ، وثالثا ، ألا يتجاوز المهام والصلاحيات المحددة له في الاتفاق . فيجب أن يكون التحقق جزءا لا يتجزأ من اتفاق نزع السلاح . وينبغي ألا يسبق وضع قواعد قانونية محددة تشتمل على التزامات يتعين التحقق من أدائها . ويجب تحديد موضوع التحقق ، ونطاقه ،

وشكله ، ووسائله ، في الاتفاق ذاته أو ، كما نمت الوثيقة الختامية للندوة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، أن "يتوقف شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينم عليها أي اتفاق بعينه ، على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته وينبغي أن تتحدد بناء على ذلك" .

٨ - وتشاطر بلغاريا الرأي الذي مفاده أنه لا يجوز أن يبدأ نشاط التحقق ، بما فيه أعمال هيئات التحقق ، إلا عندما يكون الاتفاق قد بدأ مرياناً وتكون الأطراف قد بدأت في الوفاء بالتزاماتها . ومن ثم يجب تنفيذ التحقق في آن واحد مع تدابير عملية لنزع السلاح ، كما يجب أن تكون مجموعة الطرق التقنية الوطنية المحددة الخاصة بالتحقق وأشكال التحقق الدولية ملائمة لطبيعة هذه التدابير ونطاقها . فالتحقق الذي لا يرتبط بهدفه الطبيعي لا معنى له من الناحية القانونية ويتعذر الدفاع عنه سياسياً . وفي هذا السياق ترى بلغاريا أن أشكال وطرق التحقق من تنفيذ تدابير نزع السلاح يجب تحديدها بشكل مستقل في كل اتفاق على حدة ، لأن من غير الممكن وجود معيار مشترك .

٩ - وتبين التجربة القاطعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تطبيق نظام للضمانات أن آلية الخدمات المتعلقة بنظام تحقق مثل هذا يمكن استخدامها بطريقة أو بأخرى للتحقق من الامتثال للاتفاقات المقبلة .

١٠ - وأن السيادة الخارجية البقاء والمحبة للسلم التي تنتهجها بلغاريا تمنعها أيضاً في إسهامها في إيجاد حلول للمشاكل في مجال التحقق . وأن منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين تحول مشاكل التحقق إلى مشاكل سياسية وتجعل حلها الناجع رهناً فقط بالإرادة السياسية للأطراف . وعليه ، فإن بلغاريا ترحب بالاقتراعات البقاء الأخيرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في هذا المجال وتؤيدها .

١١ - وستواصل بلغاريا أيضاً بذل كل ما في وسعها للمساعدة في التغلب على معوقات التحقق من نزع السلاح بطريقة بقاء ومقبولة بشكل متبادل . بيد أن مشكلة التحقق ينبغي ألا تستخدم لوضع العراقيل أمام جهود المجتمع الدولي لكبح سباق التسلح المدمر وتجنب حدوث كارثة نووية ولضمان التقدم ونزع السلاح الحقيقيين .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - ترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه ينبغي على كل من المجتمع الدولي والدول فرادى بذل جهود ترمي الى وضع اجراءات عملية وفعالة لمنع الحرب النووية ودرء سباق التسلح في الفضاء الخارجي ووقف سباق التسلح على الارض وتحقيق نزع السلاح . وتعتبر هذه التدابير في غاية الحيوية والاستعجال في ضوء الطابع الدقيق الذي يتسم به الخطر العسكري بنحو خاص لا سيما فيما يتعلق بوضع الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي مما يهدد البشرية بالفناء الكامل . وان هذه الحاجة على وجه الدقة الا وهي الحاجة الى تحقيق الاهداف المذكورة ، هي التي تحدد موقف بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من كافة القضايا المتعلقة بتدابير التحقق في الاتفاقات بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح .

٢ - ويجب أن تيسر تدابير التحقق التطبيق العملي لترتيبات الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . ان الحاجة الى وضع هذه التدابير وتطبيقها بأسرع ما يكون تتسم ببعد اضافي نظرا لان سباق التسلح قد بلغ مرحلة حرجية الآن فتطور التكنولوجيا العسكرية قد جعل فعلا مشكلة رمد التسلح مشكلة عسيرة للغاية وأوصل البشرية الى نقطة قد يستحيل تماما بعدها السيطرة على الحالة . وتجدر الاشارة الى الدول التي تتظاهر بأنها من أكبر المؤيدين للتحقق ، تعمل في الوقت نفسه على تصعيد عملية منع أنواع جديدة من منظومات الأسلحة ووسائل جديدة لوزعها تصبح بدرجة متزايدة أقل قابلية للتحقق الفعال .

٣ - وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان كافة التدابير العملية المتعلقة بالأسلحة ونزع السلاح يجب تعزيزها بواسطة تدابير نشطة وفعالة للرقابة والتحقق ، وفي نفس الوقت يجب أن تتناسب تدابير التحقق مع نطاق وطبيعة الالتزامات الملقة على عاتق الاطراف .

٤ - وينبغي الاستفادة من أفضل سبل الجمع بين مختلف طرق التحقق ، حسب الشروط الفعلية للاتفاق - من خلال استخدام كل من وسائل التحقق التقنية الوطنية والتدابير الدولية بما في ذلك التفتيش الموقفي اذا اقتضى الامر - وتؤكد التجربة المكتسبة في

مجال التحقق من تطبيق الاتفاقات السارية بشأن الحد من سباق التسلح ، على ما للوسائل التقنية الوطنية من فعالية لا يتطرق اليها الشك . والعامل الآخر الذي يدعم هذه الوسائل هو انها تزداد تطورا باستمرار . فضلا عن ذلك يمكن وضع وتطبيق تدابير تكميلية لتعزيز فعالية التحقق بواسطة الوسائل التقنية الوطنية . وتتألف تلك أساسا من اجراءات متعددة للأخطار وتبادل البيانات الكمية بشأن الأسلحة . كما يمكن تطبيق تدابير التحقق الأخرى بما يمل الى التفتيش الموقعي . واذا كان الحال كذلك فان من المهم ألا تستخدم هذه التدابير كوسيلة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو أن يكون لها أثر ضار بأي من الاطراف المشاركة .

٥ - ويتفق هذا الموقف تماما مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح (القرار S-10/2) . وتؤكد هذه الوثيقة بجلء ان مشكلات التحقق واتباع اساليب واجراءات ملائمة في هذا الميدان ينبغي دراستها والنظر فيها في اطار مفاوضات دولية لنزع السلاح (الفقرة ٩٢) ، وتشاطر جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية غيرها هذا الرأي وترى ان المطالبة بالتحقق بمعزل عن الاجراءات الحقيقية للحد من الأسلحة ونزع السلاح لا يقصد بها غير اعاقا الجهود الرامية للتقدم نحو نزع السلاح .

٦ - وان موقف الدول الاشتراكية من التحقق هو موقف منسجم وبناء . وهي ليست أقل اهتماما من البلدان الأخرى بالتأكد من التطبيق المارم للاتفاقات . وتشكل تدابير التحقق التي تكفل هذا الضمان عنصرا مهما من بين جميع مقترحاتها بشأن نزع السلاح .

٧ - ولا توجد دولة ساهمت بمبادرة جذرية وبعميدة الاثر في مسائل التحقق بأكثر مما ساهم به الاتحاد السوفياتي الذي اقترح خطة لنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية عامة وكاملة والذي نص فيها ايضا على انشاء منظمة دولية للتحقق .

٨ - وان المقترحات الأخيرة التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن التحقق ولا سيما المقترحات الواردة في البيان الذي أدلى به الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، السيد غورباتشيف ، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والذي تضمن برنامجا للقضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التدمير الشامل ، ستعطي قوة دفع جديدة للمفاوضات الجارية بشأن الحد من الأسلحة (انظر A/41/97) .

٩ - وان المقترحات البناء الجديدة التي قدمها الاتحاد السوفياتي تتيح بعض الغرم لوضع وتنفيذ اكثر تدابير التحقق جذرية اثناء العملية الفعلية لنزع السلاح .

١٠ - وفيما يتعلق ، بصفة خاصة ، بتنفيذ برنامج القضاء على الاسلحة النووية يبدو ان من العملي وضع تدابير للقضاء عليها وكذلك تفكيكها أو لتحويلها أو للقضاء على مركبات اطلاقها ، وينبغي التوصل الى اتفاق بشأن كمية الاسلحة المراد القضاء عليها في كل مرحلة بشأن أماكن تدميرها الخ . ويمكن اجراء التحقق من الاسلحة المراد تدميرها واخضاعها للحد عن طريق استخدام الوسائل التقنية الوطنية والتفتيش الموقعي . ويمكن كذلك استخدام أية تدابير اخرى للرقابة .

١١ - في حالة تنفيذ القضاء الكامل والشامل على الاسلحة النووية طبقا للبرنامج الذي اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فان من الممكن ايضا انشاء منظمة دولية للتحقق .

١٢ - وفيما يتعلق بوقف تجارب الاسلحة النووية فان الامكانيات التي تتيحها الوسائل التقنية الوطنية للتحقق قد اكدت منذ وقت طويل بطلان أية اشارة الى صعوبات التحقق . كما ان المقترحات الجديدة المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لا تترك مجالا لاية "حجج" تخمينية من هذا النوع . فاذا كانت الولايات المتحدة قد استعدت في النهاية لوقف كافة التفجيرات النووية على أساس متبادل مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فيمكن ضمان التحقق الفعال من التقيد بالتوقف ضماناً فعالاً من خلال الجمع بين استخدام الوسائل التقنية الوطنية والتدابير الدولية بما في ذلك التفتيش الموقعي اذا اقتضى الامر . ولقد اقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الولايات المتحدة عقد اجتماع للخبراء لمناقشة المشكلات التي ينطوي عليها التحقق من وقف التفجيرات النووية وضرورة التوصل الى اتفاق بشأن التدابير المتعلقة بالمراقبين من البلدين المعنيين لزيارة أماكن الظواهر الغامضة على أساس متبادل وبناء على الطلب ، وذلك لتبديد أية شكوك ممكنة بشأن احتمال ارتباط تلك الظواهر بأية تفجيرات نووية . وقد أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لقبول الاقتراح المعروف جيداً الذي قدمته مجموعة البلدان الستة اذا قبله كذلك الطرف الآخر وهو يتعلق بتوفير المساعدة للتحقق من وقف التجارب النووية بما في ذلك التفتيش الموقعي (انظر A/40/114-S/16921 ، المرفق) .

١٣ - وان من الضروري التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الكامل والشامل لتجارب الاسلحة النووية من أجل حل نهائي لمشكلة التجارب ، كما يمكن استخدام أي شكل من أشكال المفاوضات - ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الاطراف في اطار مؤتمر نزع السلاح - لتحقيق هذا الهدف ، ويمكن في الوقت ذاته صب الاهتمام ، منذ بداية هذه المفاوضات ، على حل مشاكل التحقق ، كي يتسنى التوصل الى تفاهم شامل في اسرع وقت ممكن .

١٤ - وفيما يتعلق بحظر اسلحة الضربة الفضائية ، فإنه ينبغي في أي حظر متعلق بانتاجها وتجريبها واستحداثها أن يكون خاضعا للتحقق الصارم ، بما في ذلك فتح المختبرات ذات الصلة للتفتيش .

١٥ - وفيما يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية والقاعدة الصناعية لانتاجها وبالقضاء عليها ، فإن من الضروري اصدار اعلان مناسب التوقيت لتحديد مواقع المؤسسات العاملة في انتاج الاسلحة الكيميائية ووقف هذا الانتاج والبدء في وضع اجراءات لتدمير قواعد الانتاج المناظرة والقضاء على مخزونات الاسلحة الكيميائية وذلك بعد مريان الاتفاقية ذات الصلة مباشرة . ويجب تنفيذ كل هذه التدابير تحت رقابة صارمة بما في ذلك التحقق الدولي الموقفي ، وينبغي أن تمتد الضوابط الى كل من المؤسسات الحكومية والخاصة . والهدف من المقترحات الجديدة المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ اثناء انعقاد المؤتمر المعني بنزع السلاح هو ضمان التحقق الفعال لحظر الاسلحة الكيميائية . وقد وضعت المقترحات لضمان أن يصبح التحقق الدولي الموقفي وسيلة رئيسية لممارسة الرقابة الدولية على التقيد بالنموذج الاساسية للاتفاقية المقبلة .

١٦ - وفيما يتعلق بتحديد الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة وخفضها فان من الممكن أيضا وضع تدابير معقولة للرقابة . وقد اقترحت مثل هذه التدابير من جانب الاتحاد السوفياتي في اطار محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل للقوات والاسلحة في اوربا الوسطى . وان مبادرة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المادرة في نيسان/ابريل ١٩٨٦ بشأن اجراء تخفيض كبير في كافة عناصر القوات البرية وقوات المناورات التابعة للدول الاوروبية وكذلك قوات الولايات المتحدة وكندا المرابطة في اوربا ، قد حثها اقتراح يدعو لاقامة نظام مأمون للتحقق في جميع مراحل هذه العملية من خلال استخدام الوسائل التقنية الوطنية ويفضل التحقق الدولي بما في ذلك التفتيش الموقفي اذا لزم الامر .

١٧ - وان النظرة السوفياتية العامة بشأن اقامة نظام شامل للأمن الدولي تقتضي اشرافا صارما على عمليات خفض الامكانيات العسكرية للدول الى المستويات الملائمة والمقبولة ، وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان التحقق في اطار الاتفاقات المتعلقة بالحد من سباق التسلح ونزع السلاح عنصر من عناصر العلاقات بين الدول من شأنه أن يبرز على نحو ايجابي أمن هذه الدول .

١٨ - والضمان الرئيسي لتنفيذ نصوص الاتفاقات هو الالتزام القانوني من جانب الدول التي ابرمتها . كما ان الارادة السياسية التي تبديها الدول لتحقيق نزع السلاح الذي يفضي الى ابرام الاتفاقات ذات الصلة ، تحدد ايضا مدى اهتمامها بالتقيد بما تم الاتفاق عليه .

١٩ - وبالتالي فان التحقق ليس غاية في حد ذاته ، فوظيفته الاساسية هي ضمان الحل الفعال لمشكلة منع الحرب النووية ودرء خطر سباق التسلح في الغضاء الخارجي وتحديد الاسلحة وتحقيق نزع السلاح في كافة المجالات .

٢٠ - ويستند موقف جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية على المقولة المنطقية القائلة باستحالة نزع السلاح بدون تحقق وبعدم جدوى التحقق بدون نزع السلاح .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الامل : بالانكليزية]

[٢١ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - تعتبر الجمهورية الديمقراطية الالمانية عملية التحقق عنصرا هاما للغاية في اتفاقات نزع السلاح . وهي تسعى ، بالاشتراك مع الدول الاخرى الاطراف في معاهدة وارسو ، الى التوصل الى اتفاقات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح تكون خاضعة لعملية تحقق حقيقية وفعالة ومتناسبة مع نطاق وطبيعة الالتزامات التي تتضمنها تلك الاتفاقات . وفي هذا الصدد ، ستقبل الجمهورية الديمقراطية الالمانية كل ما هو ضروري لضمان الامتثال للالتزامات المتبادلة تجاه نزع السلاح ، مثلما أكد السيد ايريسك هونيكر أمين عام اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالمانى ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

٢ - وفظلا عن ذلك ، فان الاقتراحات المتعلقة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح التي قدمتھا الجمهورية الديمقراطية الالمانية وحدها أو اشتركت في تقديمھا مع الدول الاشتراكية الاخرى تتوخى إدخال تدابير تحقق موثوقة تتضمن ، اذا ما اقتضت الحاجة ، اجراء عمليات تفتيش في الموقع . والجمهورية الديمقراطية الالمانية تؤيد بقوة برنامج نزع السلاح النووي الشامل الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والذي يهدف الى تخليص العالم من جميع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل بحلول عام ٢٠٠٠ ، ويخص على تدابير فعالة للتحقق من هذه الخطوات . وترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية كذلك بحقيقة أن الاتحاد السوفياتي قد أعرب عن استعداده للقيام ، على أساس متبادل ، بفتح مختبراته للتفتيش بمد التوصل الى اتفاق على حظر وزع الاسلحة في الفضاء الخارجي . فالاقتراحات المتعلقة بمسألة التحقق التي قدمها مؤخرا الاتحاد السوفياتي وبولندا والجمهورية الديمقراطية الالمانية في مؤتمر جنيف بشأن نزع السلاح تهدف الى تسهيل صياغة تدابير تحقق فعالة من شأنها التعجيل بإبرام اتفاقية تتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية .

٣ - ومسألة التحقق مرتبطة ارتباطا لا ينفصم باتخاذ تدابير ملمومة تهدف الى الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، ولا يمكن معالجتها إلا في اطار اتفاقات واضحة بشأن هذه التدابير . فنزع السلاح يستلزم التحقق ، في حين أن التحقق يصبح عديم الجدوى تماما في غيبة نزع السلاح . والمهم هو رصد الامتثال للخطوات المتفق عليها لوضع حد لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، بدلا من تسجيل زيادة الاسلحة الذي يفضي في النهاية الى اضعاف الشرعية على استمرار سباق التسلح .

٤ - وانطلاقا من هذه الاعتبارات المبدئية ، أيدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكركة لنزع السلاح مبادئ التحقق التي صيغت آنذاك ، معتمدة إياها بوصفها مبادئ أساسية في نهجها المتعلق بحل مسائل التحقق الملموس . وبناء على ذلك فان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترى ما يلي :

(أ) أن أشكال وطرائق التحقق التي سيتم عليها أي اتفاق محدد ينبغي أن تتوقف على أهداف الاتفاق المعني ونطاقه وطبيعته ؛

(ب) وينبغي أن يكون التحقق قائما على المساواة وتساوي الأمن كما ينبغي أن يكون ، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، غير تمييزي ، وآلا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا يعرّض تميميتها الاقتصادية والاجتماعية للخطر ؛

- وينبغي ، اذا اقتضى الامر ، الجمع بين طرق عدة للتحقق .

٥ - والجمهورية الديمقراطية الألمانية تتقيد باخلاق بالالتزامات التي تعهدت بها في الاتفاقات الدولية ، بما في ذلك تدابير المراقبة في كل من هذه الاتفاقات . ويشهد على ذلك اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالامتداد الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفي هذا الاطار ، فان ما يزيد على ٢٠٠ عملية تفتيش قد أجريت في هذا البلد . والجمهورية الديمقراطية الألمانية تقدم مساهمة كبيرة من أجل زيادة تطوير نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تقوم ، عن طريق تنظيم الحلقات التدريبية ذات الصلة ، بدعم تدريب المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٦ - والهدف من تدابير التحقق هو تعزيز الثقة في أن اتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح مستنفذ . وفي الوقت نفسه ، فان التوصل الى اتفاق بشأن تدابير التحقق يتطلب بناء درجة معينة من الثقة . ولذلك ، فان العلاقات الطبيعية بين الدول ، التي تقوم على مبادئ التعايش السلمي واحترام المصالح المشروعة لجميع الاطراف ، تؤدي الى وضع اجراءات تحقق موثوقة . ومن ناحية أخرى ، فان السياسة التي هدفها المواجهة والتسلح المفرط تزيد من صعوبة الاتفاق ليس بشأن خطوات بعيدة المدى من أجل تحقيق نزع السلاح وحسب بل وكذلك بشأن تدابير تحقق مقابلة . فالعلاقات الدولية في أمس الحاجة اليوم الى اتخاذ منعطف ايجابي ، كما أن نبذ أنماط التفكير القائمة على المواجهة والتخلي عن المساعي الرامية لتحقيق التفوق العسكري كفيلا بأن يحتملنا كثيرا من الظروف اللازمة للوصول الى اتفاق بشأن تدابير تحقق فعلية .

٧ - ولقد أكدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، مع الدول الاشتراكية الأخرى ، استعدادها عن طريق القيام بأعمال ملموسة للدخول في اتفاقات ملائمة بشأن التحقق ، تيسيرا للتوصل الى تفاهم بشأن نزع السلاح . ويتعلق هذا بجملة أمور منها التحقق من حظر شامل للتجارب النووية ، وفرض حظر على الاسلحة الكيميائية وخفض القوات المسلحة والاسلحة في أوروبا الوسطى . ولذلك فان البلدان الاشتراكية مستعدة تماما لقبول افكار شركائها الغربيين . بيد أن الجانب الآخر كان في معظم الاحيان مراوغا أو كان يتقدم بمطالب جديدة . ويتضح ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بفرض حظر شامل على التجارب النووية .

٨ - وتشاطر الجمهورية الديمقراطية الألمانية العديد من الدول والعلماء الأكفاء في الرأي القائل أن جميع جوانب الحظر الشامل للتجارب النووية قد درمت على نحو شامل بما في ذلك التحقق ، وأن المطلوب الآن اتخاذ قرار سياسي للتوصل إلى اتفاق عملي . وإذا ما أخذت في الاعتبار اقتراحات التحقق التي قدمها الاتحاد السوفياتي في إطار وقفه الاختياري لجميع تفجيرات النووية والامكانيات الكبيرة التي تكفلها الوسائل التقنية الوطنية الموجودة ، يبدو من الصعب حقا فهم قيام الولايات المتحدة بمنع فرض حظر للتجارب ، محتجة بمشاكل تحقق مزعومة .

٩ - واستخدام حجج واهية بهدف اشارة موجة من الهستيريا بشأن انتهاكات مزعومة للاتفاقات ليس من شأنه أن يخدم في شيء قضية نزع السلاح . فمثل هذه الأنشطة تؤثر تأثيرا معاكسا على المفاوضات الجارية وتقوّض أسس المعاهدات القائمة . ويمدق الشيء نفسه على المحاولات الرامية لمناقشة قضايا التحقق بمعزل من الاتفاقات والمفاوضات المحددة .

١٠ - بيد أن تاريخ مفاوضات نزع السلاح يشهد أنه كلما كانت جميع الأطراف مستعدة للوصول إلى اتفاق ، أمكن التوصل أيضا إلى إيجاد ترتيبات عملية فيما يتعلق بالتحقق .

١١ - ولا يمكن تجاهل أن الابتكار العلمي والتكنولوجي في مجالات مثل الاستشعار من بعد بالتتابع وعلم الزلازل قد أفضى في السنوات الأخيرة إلى تحسين سريع في الوسائل التقنية للتحقق .

١٢ - ولذلك فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تدعو إلى النظر في قضايا التحقق وتسويتها في إطار المفاوضات المتعلقة بتدابير نزع السلاح الملموسة . فهذا سيجعل من الممكن ، فيما يتعلق على نحو وثيق بموضوع الاتفاق ، اختيار أفضل مجموعة من وسائل التحقق التي يمكن أن تشمل الأشكال الوطنية للمراقبة والوسائل التقنية الوطنية ، وأجراءات التشاور والتعاون ، فضلا عن عمليات التفتيش الدولية التي تتم في الموقع .

السويد

[الاصل : بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى السويد أن التحقق عنصر متكامل وأساسي في عملية نزع السلاح وبناء الثقة ، ومن ثم يتعين على أي اتفاق في هذا المجال أن يشمل إجراءات مناسبة للتحقق وتقديم الشكاوي . وتؤيد حكومة السويد المبادئ التوجيهية المتعلقة بهذه الإجراءات على النحو المحدد في الفقرات ٢١ و ٩١ و ٩٢ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، والدورة الاستثنائية الأولى المكركة لنزع السلاح (القرار د ١ - ٢/١٠) .

٢ - والتحقق الملازم يخدم أغراضا عديدة . وأول هذه الأغراض وأهمها هو مراعاة جميع الأطراف للتعهدات التي تكون طرفا فيها مراعاة تامة . وقد تساعد أحكام التحقق الكافية على الوقاية من الشبهات والانتهاكات التي لا أساس لها من الصحة . ويجوز أيضا أن تردع الانتهاكات لكونها تشكل تهديدا معقولا بكشف حقيقة الطرف الذي قد يفكر في انتهاك المعاهدة . غير أن الحكومة السويدية ترى ، على نفس القدر من الأهمية ، أن التحقق يمكن أن يساعد أيضا على تعزيز ثقة المجتمع الدولي في اتفاقات نزع السلاح ، وبالتالي ، يمكن تحسين احتمالات إبرام معاهدات جديدة .

٣ - والتحقق ليس بالطبع غاية في حد ذاته . بيد أن من المطلوب توافر إجراءات التحقق الملازمة ليتسنى التوصل إلى اتفاقات ذات أهمية بشأن تدابير نزع السلاح أو بناء الثقة والأمن . وقد أثبتت التجربة وجود ترابط وثيق بين وضع اتفاق من هذا القبيل ووضع أحكام للتحقق لضمان مراعاة هذا الاتفاق . وتبين أيضا التجربة المكتسبة من الكثير من محافل التفاوض أهمية اختيار المقاييس بشكل يمكن من التحقق منها بدون التدخل المفرط .

٤ - وتتفق حكومة السويد تماما مع ما ورد ، ضمن جملة أمور ، في الفقرة ٢١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، وهو أن "شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينم عليها أي اتفاق بعينه ، تتوقف على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته وينبغي أن تحدد بناء على ذلك" .

٥ - ويمكن في هذا الصدد إبداء ملاحظتين عامتين هما :

(١) أولا ، هناك علاقة بين الأهمية العسكرية لأي اتفاق والحاجة إلى التحقق وكلما زادت الأهمية ، كلما ازدادت الحاجة إلى الأحكام المتعلقة بالتحقق ؛

(ب) ثانيا ، كلما قصرت الفترة الزمنية بين انتهاك مفترض لاتفاق ما والاشارة المترتبة على الانتهاك فيما يتعلق بالأمن ، كلما ازدادت الحاجة إلى وجود تحقق فعال . وعلى سبيل المثال ، فإن عدم مراعاة إحدى الدول لاتفاق بناء الثقة وتدابير الأمن يمكن أن يخلق أثرا سلبيا مباشرا على الأمن يتزايد حجمه ما لم يصبح بالإمكان اكتشافه أو التحقق منه . ومن ثم فإن التحقق الملائم أساس في مثل هذه الأحوال .

٦ - وكانت السويد على الدوام ترى أن قضايا التحقق مسائل تهم مباشرة جميع البلدان . وبالتالي ، فإن السويد ترى أنه لا ينبغي أن تترك هذه المسائل للدول الأكثر تقدما في التكنولوجيا العسكرية لكي تقرر شكل اتفاقات التحقق الملائمة التي تعتبر ذات أهمية رئيسية لأمن الدول الأخرى أيضا . ولذلك قامت السويد طوال السنوات الماضية باستثمار موارد كبيرة ، ولا سيما في المعهد الوطني لبحوث الدفاع التابع لها لتكوين رأي مستقل ، على سبيل المثال ، بشأن التحقق فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . كما أتاحت السويد أيضا الخبرة العلمية والتسهيلات التقنية لتعزيز مفاوضات نزع السلاح الدولية .

٧ - ولا يمكن في حالة الاتفاقات المتعددة الأطراف الاعتماد على الوسائل التقنية الوطنية التابعة للدول الكبرى لضمان التحقق . بل ينبغي إيجاد طرق للتحقق تراعي احتياجات جميع الدول الأعضاء في الاتفاقيات أي تلك الدول التي لديها أيضا وسائل تقنية وطنية محدودة نسبيا للتحقق من مراعاة تلك الاتفاقات . ويمكن لترتيبات التحقق التي يتم وضعها في إطار الأمم المتحدة أن تشكل أهمية كبيرة في بعض الحالات .

٨ - ويجري في الوقت الراهن إجراء مناقشة مستفيضة لقضية التحقق في إطار المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا المنعقد في استوكهولم وفي إطار المداولات بشأن التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وفي المفاوضات المتعلقة بمعقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية .

٩ - وفي النظام المقبل لتدابير بناء الثقة والامن الذي من المأمول أن يسفر عنه مؤتمر استوكهولم ، ينبغي في المقام الاول التحقق من النوايا غير المعادية وراء أي نشاط عسكري وكذلك من الالتزامات الرئيسية الواردة في الاتفاق . وهناك على الاقل نوعان من التدابير المقترحة التي تتطلب تحققا هما : وجود قواعد متفق عليها بشأن الإخطار وقيود متفق عليها بشأن الأنشطة العسكرية . أما التدابير التي لا يمكن التحقق منها على النحو الملائم في نظام تدابير بناء الثقة والامن المقبل فلن تكون لبناء الثقة ولا لبناء الامن .

١٠ - وينبغي أن يوضع الاتفاق بحيث يزيد من الثقة والامن في أوروبا عن طريق المحاكمة على الاقل فيما يلي :

(أ) الحد من احتمال وقوع هجوم مباغت ؛

(ب) خفض إمكانية استخدام القوات العسكرية لغرض التهديد السياسي ؛

(ج) تخفيف دور الوسائل العسكرية تدريجيا في حفظ السلم والاستقرار في أوروبا .

١١ - ولهذا فإن من المهم أن تكون التدابير نفسها قابلة للتحقق لا بالنسبة للنزاعات الرئيسية المحتملة المتعلقة بمراعاة الاتفاق وحسب بل أيضا فيما يتعلق بالتنفيذ اليومي للاتفاق .

١٢ - وقد نظم المعهد الوطني السويدي لبحوث الدفاع في آب/أغسطس ١٩٨٥ ندوة دولية عن "التحقق من نزع السلاح في أوروبا" . وكان الغرض من الندوة هو تنشيط المناقشات المتعددة التخصصات فيما يتعلق بقضايا التحقق بجميع جوانبها . وقد تم نشر وقائع الندوة في كتاب يمكن الحصول عليه من البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة .

١٣ - وغني عن القول بأن أية معاهدة لحظر التجارب النووية يجب أن تكون قابلة للتحقق على النحو الملائم . وترى السويد أن الوضع الراهن لطرق الكشف عن الاختراقات وتحديد مواقعها ، ولا سيما عند استكمالها بطرق أخرى متاحة ، يمكن أن يوفر التحقق الملائم لاية معاهدة لحظر التجارب النووية في باطن الأرض . ولإعداد لإنشاء نظام تحقيق من هذا القبيل ، تدعو الحاجة حاليا إلى بدء الشروع في أعمال موضوعية أخرى من حيث

صياغة الاحكام وفي المجال التقني على السواء . كما أن فريق الخبراء العلميين السني أنشئ في إطار مؤتمر نزع السلاح ينبغي له أن يواصل أعماله الهامة لوضع الطرق التي من الواجب استخدامها للتحقق من حظر التجارب النووية .

١٤ - وتجرى في إطار المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية مناقشات تفصيلية متخصصة بشأن التحقق . ومن المؤكد أن هذه الاتفاقية متشكك انفراجا ليس بوصفها اتفاقية نزع سلاح حقيقي تحدد إلغاء فئة كاملة من الأسلحة بل فيما يتعلق أيضا باليات تأمين مراعاة اتفاق هام بعيد المدى . وتبذل جهود كبيرة في وضع مجموعة متنوعة من تدابير التحقق تتواءم مع نفس الاحكام والتعهدات التي ينبغي التحقق من تنفيذها . ومن المتوخى وضع مجموعة كاملة من التدابير تتراوح بين تبادل البيانات البسيطة والتفتيش الموقفي المستمر رهنا بالحاجة في كل حالة على حده . وتبذل الجهود لجعل احكام التحقق الروتيني قابلة للتطبيق على أوسع نطاق ممكن بهدف الحد من الحاجة إلى إجراء ما يسمى بالتحقق التحدي . كما أن الاشارة المفيدة لاتفاقيات نزع السلاح في الحالات الأخرى تصبح واضحة في حالة وجود توازن مفيد بين التحقق الروتيني والتحقق بالتحدي . وفي المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، قطع العمل أيضا شوطا طويلا فيما يتمثل بإنشاء منظمة مكتملة تتولى تنفيذ إجراءات تقصي الحقائق وتبادل البيانات وإيفاد بعثات التفتيش وغيرها من الإجراءات . وتضم هذه المنظمة أيضا لجنة استشارية ومجلسا تنفيذيا وبعض الأجهزة الفرعية .

١٥ - وكانت السويد دائما ترى أن احكام التحقق والشكاوي فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية تعد مناسبة . وبالتالي فإن الحاجة تدعو بشدة إلى وجود إجراءات أفضل على هذا النحو بما في ذلك توافر آلية للتشاور تكون أكثر فعالية . وسيكون هذا البند أحد المسائل الرئيسية في مؤتمر الاستعراض الثاني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر من هذا العام . وتعتزم السويد العمل بنشاط من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الثقة في النظام ولتوفير إجراءات أكثر فعالية في مجال التحقق في الشكاوي .

١٦ - ويمكن حل الكثير من المشاكل العملية المتعلقة بالتحقق عن طريق الرصد باستخدام التوابع الاصطناعية . ومن المعتقد على نطاق واسع أن الرصد بواسطة التوابع الاصطناعية كان ولا يزال شرطا أساسيا في الاتفاقات الشنائية المتعلقة بتحديد الأسلحة التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويمكن عن طريق التحقق الدولي بواسطة التوابع الاصطناعية حل المشاكل المتعلقة بالتحقق من الالتزام باتفاقيات نزع

السلاح المتعددة الاطراف الحالية والمقبلة . وكانت فرنسا قد اقترحت إنشاء وكالة دولية للتوابع الاصطناعية للرصد . وتوصلت الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨١ عن آثار إنشاء هذه الوكالة إلى أن التوابع الاصطناعية للرصد لن تقدم فحسب إسهاما قيّما للتحقق من مراعاة اتفاقات معينة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، بل يمكنها أيضا القيام بدور إيجابي في منع قيام الازمات الدولية أو تسويتها وبالتالي الإسهام في بناء الثقة بين الدول . ومع الأخذ في الاعتبار ما تنطوي عليه التوابع الاصطناعية للرصد من فائدة ، ينبغي كذلك بحث كيفية الاستفادة من هذه التكنولوجيا في مجال التحقق الدولي .

الصين

[الاصل : بالصينية والانكليزية]

[٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦]

- ١ - ترى الحكومة الصينية أنه في ضوء التكثيف المتزايد لسباق التسلح بين القوتين العظميين ووجود خطر اندلاع حرب عالمية جديدة ، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن تشجيع اجراء تخفيضات فعالة في الأسلحة سيؤدي إلى المحافظة على السلم في العالم . وتبين الخبرة التاريخية أن اشتراط تدابير تحقق ملائمة في اتفاقات تخفيض الأسلحة سيساعد على بناء الثقة فيما بين موقعي الاتفاقات وعلى التنفيذ الفعال لها . ولذلك ، فإن تدابير التحقق ينبغي أن تكون عنصرا أساسيا في اتفاقات نزع السلاح .
- ٢ - وذكرت الحكومة الصينية في عدد من المناسبات ، في اقتراحاتها وبياناتها المتعلقة بنزع السلاح ، أن اتفاقات نزع السلاح ينبغي أن تنم على تدابير تحقق ضرورية وفعالة ، ضمانا لتنفيذ تخفيض الأسلحة . وينبغي الأخذ بالمبادئ التالية في مفاوضات نزع السلاح الدولية المتعلقة بمسألة التحقق :

(١) بما أن تدابير التحقق تهدف إلى ضمان التنفيذ الفعلي لاتفاقات نزع السلاح ، فإن الأحكام المعنية ينبغي أن تحدد أهداف اتفاقات نزع السلاح ذات الملّة وتطابقها وطبيعتها ؛

(ب) وينبغي تأكيد دور وسائل التحقق الدولية الضرورية . ويمكن وفقا لطبيعة اتفاقات نزع السلاح ، استخدام وسائل التحقق الدولية والوطنية معا . ولاجل ضمان مشاركة جميع البلدان المعنية على قدم المساواة في عملية التحقق الدولي ، ينبغي وضع نظام تحقق دولي وتحسينه تدريجيا . وينبغي لجميع البلدان المعنية أن تتيح لنظام التحقق الدولي المواد والبيانات اللازمة التي تحصل عليها عن طريق وسائل التحقق الوطنية ؛

(ج) وينبغي أن تكون تدابير التحقق فعالة وملائمة على حد سواء . وينبغي أن لا يكون التحقق تمييزيا من حيث الشكل والطريقة ، كما ينبغي أن لا يسبب تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية أو عائقا لنموها الاقتصادي والاجتماعي ؛

(د) وقدمت الأمم المتحدة وأجهزتها الدولية ذات الصلة مساهمات هامة في مجال إقامة نظام تحقق دولي ، وعليها أن تفضل بدور أكثر ايجابية في المستقبل ، وذلك بهدف خلق ظروف في البلدان المعنية تكون مواتية لاشتراكها في عملية التحقق تحت إشراف منظومة الأمم المتحدة .

كندا

[الاصل : بالانكليزية]

[١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦]

١ - قدمت حكومة كندا دراسة شاملة عن تحديد الأسلحة والتحقق من نزع السلاح أجرتها حكومة كندا^(١) ، ويرد أدناه موجزا .

٢ - تقدم هذه الوثيقة تحليلا مفصلا للتحقق ، الذي يعتبر مسألة باتت في اعتقاد حكومة كندا العنصر الوحيد الأهم في المفاوضات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

(١) بالنظر إلى الإلزام المالي الحادة التي تواجه الأمم المتحدة ، سوف توزع كندا نسخا من ردها الشامل على جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية . وفي ظل هذه الظروف ، تطلب كندا إدراج هذه الرسالة وحدها بوصفها جزءا من تقرير الأمين العام .

٣ - وترتكز أهمية التحقق على كون اتفاقات تحديد الأسلحة هي أساسا حل وسط يقيم فيه كل طرف جزءا من أمنه القومي أو كله على التزامات الأطراف المتعاقدة الأخرى بدلا من اقامته على قدرته العسكرية الذاتية . وتتناول جميع هذه الاتفاقات بصورة مباشرة أكثر الجوانب حساسية من جوانب الأمن القومي . ونتيجة لذلك ، فإن الثقة المتبادلة بأن جميع الأطراف سوف تتمسك بالتزاماتها هو أمر أساسي ، ويكون ذلك أساسيا بقدر أكبر عندما يجري التفاوض على هذه الاتفاقات وعلى تنفيذها في سياق الشك وعدم الثقة على المستوى السياسي . والتحقق هو ، بمعبارة بسيطة ، الوسيلة التي تكتسب بها هذه الثقة .

٤ - وينبغي أن يكون من منطلقات أي بحث لمسائل التحقق القبول بالقول بأن التحقق يؤدي مهام أساسية في نجاح عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح برمتها في الأجل الطويل . وبالفعل ، سلم المجتمع الدولي بهذه الحقيقة على نحو واضح ، ولا سيما في الفقرات ٢١ و ٩١ و ٩٢ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (قرار الجمعية العامة د/١٠ - ٢١) .

٥ - وهكذا يوجد هناك توافق دولي في الآراء بأن احكام التحقق الكافية والملائمة تشكل عنصرا أساسيا في جميع اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

٦ - والوظائف التي يؤديها التحقق ثلاث : ردع عدم الامتثال ، وبناء الثقة ، وتقييم المعاهدات . وهكذا فإن التحقق هو أكثر من مسألة توفير القيام بمهمة "الشرطة" . وينبغي له أن يساعد في الوفاء بالحاجة الى القيام ، في سياق العلاقات فيما بين الدول ، بتأسيس ذلك النوع من القواعد والاجراءات والتوقعات المقبولة من النوع الذي يحكم سير العلاقات فيما بين الافراد في جميع المجتمعات المتقدمة . وهذه القواعد والاجراءات لا تغتفر سوء النية أو سوء القصد لدى الآخرين ولكنها تفسح في المجال لهذه الامكانية وتوفر اطارا يمكن فيه الطعن بحرية في تلك الاتهامات التي لا مبرر لها ، وتوضيح وحل حالات سوء الفهم ، واشبات عدم الامتثال بصورة موضوعية .

٧ - وفي هذا الصدد ، ينبغي التأكيد بأن عملية التحقق بذاتها لا تتناول مسألة ما يمكن أو ما ينبغي القيام به في حالة سوء التصرف . ولا ينطوي الأمر على أية وظيفة قضائية . وربما يكون التدبير السياسي للنتائج المترتبة على اظهار عدم الامتثال المشكلة النهائية والاصعب والأكثر حساسية في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح برمتها . وينحصر دور التحقق في هذا السياق بتوفير البيانات ذات الصلة بهذا السلوك

بواسطة أكثر الطرق شمولاً وموضوعية . وبذلك يمكن أن يكون قيماً في تحديد نطاق المزاем التي لا مبرر لها وفي توفير أساس للقرارات المبررة والقائمة على الحقائق من القرارات الصادرة عن المجتمع الدولي في الحالات التي يتبين فيها عدم الامتثال .

٨ - وقد زعم أن التأكيد على التحقق استخدم مبرراً لعرقله أو تجنب إحراز تقدم في التفاوض على الاتفاقات . وبالمثل ، قيل أن مسائل التحقق تستخدم أيضاً ذريعة لجمع معلومات لأغراض الاستخبارات لا صلة لها بمهمة التحقق .

٩ - ويعكس كل واحد من هذه الانتقادات بقدر معين مجالا من المجالات التي تشير قلقاً مشروعاً : إزاء فائدة بحوث التحقق التي لا تتمثل باتفاقات محددة ؛ وإزاء الدافع السياسي الذي قد يكمن وراء نهج متباينة من النهج المتبعة في مسائل التحقق ؛ وإزاء الأثار الواسعة لعملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح برمتها التي ربما تترتب على الاهتمام المفرط بكمال إجراءات التحقق .

١٠ - ورغم ذلك ، تشير التجربة والبحوث الكندية فيما يتعلق بمسائل التحقق إلى أن الدراسة المركزة لمسألة التحقق لا تستطيع تخفيف الكثير من هذه الهموم فحسب بل تستطيع أيضاً أن تيسر عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وهناك مبادرات كثيرة يمكن الاضطلاع بها لأعداد ووضع مجموعة من المكوك - القانونية والمؤسسية والتكنولوجية - التي يمكن أن تساهم في أماكن التحقق في اتفاقات محددة . وتعتبر أعمال فريق الخبراء العلميين التابع للمؤتمر المعني بنزع السلاح مثالا جيداً على هذه النقطة . فبحوثه التعاونية في الطرق التقنية الاهتزازية أحرزت ، رغم عدم وجود معاهدة شاملة محددة لحظر إجراء التجارب ، تقدماً هائلاً في القدرة العالمية على رصد معاهدة نهائية .

١١ - وتبحث البحوث العامة في الطرق التقنية للتحقق أيضاً على الأمل في جعل نظم التحقق الفعالة أقل تدخلاً وبالتالي أكثر قبولا لدى الأطراف القلقة من القدرات المحتملة لنظم التحقق في جمع المعلومات لأغراض الاستخبارات .

١٢ - وقيل أيضاً أن البحوث العامة في التحقق ومناقشتها غير مجدية . وهذا الرأي يتجاهل كون المبادئ العامة للتحقق التي وضعت في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح ، تنطبق إلى حد ما على جميع المسائل المعنية في الحد من الأسلحة . ويتجاهل أيضاً إمكانيات وضع إجراءات

وطرق تقنية عامة يمكن بعد ذلك تطبيقها في سياقات محددة من سياقات تحديد الأسلحة . فعلى سبيل المثال ، تنطوي الاجراءات والطرق التقنية المتنوعة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على امكانية تطبيقها في اماكن أخرى ، بما في ذلك الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ويمكن لمحاولات البحث في المبادئ وربطها بالاجراءات والطرق التقنية التي ينطوي عليها التحقق أن تكون مجدية للغاية في خلق افكار وحلول جديدة لمشاكل محددة وفي التغلب على العقبات في مفاوضات معينة .

١٣ - ويكشف استعراض الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الاولى المكرمة لنزع السلاح (قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٠) ، بضعة مبادئ تتصل بالتحقق . وهذه تتضمن ما يلي : (١) الكفاية ، (ب) والمقبولية ، (ج) والملاءمة (د) والصفة العالمية ، (هـ) وطرق واجراءات التحقق مجتمعة ، (و) وعدم التمييز ، (ز) والحد الأدنى من التدخل ، (ح) وعدم الإضرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . اما وضع أحكام التحقق تمثيا مع هذه المبادئ فهو مهمة الحكومات والمفاوضين باسمها .

١٤ - ورغم أنه من المتوقع في المستقبل مواصلة تركيز الكثير من الاهتمام على عملية تحديد الأسلحة الشنائية ، فإن من المرجح أن يصبح البعد المتمدد الاطراف هاما على نحو متزايد . وهذا يعكس عددا من الحقائق : الحاجة الى معالجة نظم الأسلحة القائمة أو الممكنة التي يملك عدد كبير من الدول القدرة عليها (مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية) ؛ والاهتمام الذي يسلّم به على نحو متزايد بمنع أو الحد من نشر الأسلحة في بعض البيئات المحددة (مثل انتاركتيكا ، وقاع البحار ، والفضاء الخارجي) ؛ والتسليم المتزايد باستصواب الالتزامات الشاملة من حيث المبدأ بتدابير تحديد الأسلحة المتفق عليه ("واذا اتسمت اتفاقات نزع السلاح بالصفة العالمية فإنها تساعد على خلق الثقة فيما بين الدول" ، الوثيقة الختامية ، الفقرة ٤٠) .

١٥ - وفي هذا السياق ، تعتبر تجربة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تنفيذ الاتفاقات الشنائية تجربة ذات قيمة وأهمية محدودتين . فكل طرف في هذه الاتفاقات يعتمد الى حد بعيد على ذاته لاغراض التحقق ؛ ويعتمد كل طرف على موظفيه هو وموارده التكنولوجية التي تظل تحت ولايته المباشرة وسيطرته في جمع البيانات وتفسيرها . ومع ذلك ، وبالإضافة الى التكنولوجيات التي جرى تطويرها ، فإن الاجراءات الاستشارية والتدابير الاضافية التي وضعها الطرفان (فيما يتصل ، على سبيل المثال ، بمعاملة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وجولتي محادثات الحد من

الأسلحة الاستراتيجية) يمكن أن تكون لها قيمة مفيدة هائلة في السياق المتعدد الأطراف .

١٦ - إلا أنه في سبيل حل بعض المشاكل الأصعب في مجال التحقق فيما يتعلق بالاتفاقات المتعددة الأطراف لا توفر التجربة في الاتفاقات الثنائية الهداية إلا بصورة جزئية . ومن الأمور مشار البحث نقاط مثل : التقاسم المنصف للحقوق ، والمسؤوليات ، والتكاليف ، وتفويض المسؤوليات التنفيذية والتشغيلية بطرق تجعل مبادئ المقبولية ، والصفة العالمية ، وعدم التمييز مبادئ مفيدة عمليا ، والتنسيق الفعال بين الإجراءات والطرق التقنية لضمان جعل عملية التحقق بزماتها كافية وملائمة ولا تنطوي إلا على الحد الأدنى من التدخل . وسوف تتطلب مواجهة هذه التحديات عملية دقيقة وخلاقة لبناء المؤسسات وابتداع قانون دولي جديد .

١٧ - وعلى المستوى النظري ، يمكن توخي عدد من النهج الممكنة . وقد يكون أحد النهج الممكنة على سبيل المثال أن يقوم أطراف الاتفاقات بتفويض مسؤولية جمع البيانات وتفسيرها إلى فريق مختار من بلدان حائزة لموارد تكنولوجية وغيرها من الموارد ذات الصلة . وبالفعل ، يمكن الحصول على قدر كبير من خدمة التحقق من أولئك الذين لديهم القدرة على أدائه . وهذا نهج من الضروري أن ينطوي على القيام على نحو دقيق بوضع شروط متفق عليها للوصول إلى المعلومات ، وإجراءات متفق عليها لمنع القرار لأغراض اتخاذ إجراءات في ضوء البيانات المفسرة .

١٨ - وطرح نهج أخرى فكرة إقامة منظمة دولية للتحقق تنشأ وتكرس أساسا لأغراض رصد تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ويمكن لمنظمة دولية للتحقق أن تظلم بمسؤولية "عامة" ، أي أن تكون مسؤولة عن إجراء أنشطة التحقق فيما يتعلق ببعض اتفاقات مختلفة . ويقع في هذه الفئة من النهج ، على ما يبدو ، الاقتراح الذي قدم في عام ١٩٧٨ بإقامة وكالة دولية للرصد بواسطة التوايح الاصطناعية تعتمد على نوع محدد من التكنولوجيا (المراقبة بواسطة التوايح الاصطناعية) . ويمكن إنشاء منظمة دولية للتحقق لغرض إجراء عملية التحقق بزماتها فيما يتعلق باتفاق واحد بالذات مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ومما يمكن تصوّره أن تصبح مع مرور الوقت منظمات التحقق الدولية هذه المعنية باتفاقات محددة بمثابة منطلقات نحو إنشاء منظمة دولية للتحقق تكون منظمة عامة تظلم بمسؤوليات أوسع . وقد يتيح ذلك ، على سبيل المثال ، استخدام الموارد المكرمة للتحقق استخداما يؤدي إلى الاقتصاد في النفقات .

١٩- ويراعى أن الأفكار المذكورة أعلاه لا تتضمن أي منها القيام بأنشطة مراقبة من جانب الدول فيما يتمثل بالاتفاقات التي لا تكون هذه الدول أطرافاً فيها ، أو من جانب أي ممثل آخر لها ، اللهم إلا إذا كان هناك تفويض صريح بذلك باتفاق الأطراف . والافتراض القائم هنا يتمثل في أن مبدأ المقبولية يستبعد نشاط المراقبة هذا ، وأن جميع جوانب عملية التحقق يجب أن تكون مقبولة صراحة لدى جميع الأطراف في الاتفاق .

٢٠- ومن حسن الحظ أن المجتمع الدولي لديه بالفعل بعض الخبرة (وكلها محدودة للغاية) بشأن التحقق في مجال الاتفاقات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ، يمكن أن تشكل أساساً ومرشداً لمزيد من الأعمال الرائدة . ويعتبر نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية من النماذج ذات الأهمية الكبرى للاتفاقات الخاصة بمنظمة تحقق دولية ، حيث يتحقق هذا النظام من التزامات الدول الأعضاء بعدم الانتشار في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد أحرزت الوكالة نجاحاً كبيراً في مجابهة جميع أنواع المشاكل العامة المذكورة هنا وفي التغلب عليها . وعند اضطلاعها بهذا العمل كانت الوكالة ، من جهة أخرى ، على اتصال مباشر بقطاع تكنولوجي فريد الحساسية من الناحيتين التجارية والعسكرية على السواء . ولا شك أن الوكالة كان لها دور رئيسي في الاحتفاظ بمستوى عال من الثقة الدولية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها من أكثر التدابير الأمنية الدولية نجاحاً في عصرنا هذا . ويجدر القيام بدراسة دقيقة لتنظيمها وإجراءاتها وتقنياتها .

٢١- وفي النهاية ، ينبغي القيام بجدية بدراسة وتناول الدور الحالي والمحتمل للأمم المتحدة . وهو ما نم عليه في الفقرة ١١٤ من الوثيقة الختامية : وذلك على النحو التالي :

"وللأمم المتحدة ، وفقاً للميثاق ، دور أساسي ومسؤولية كبرى في ميدان نزع السلاح . ومن ثم ينبغي لها أن تقوم بدور أنشط في هذا الميدان ، ولكي تؤدي الأمم المتحدة وظائفها بفعالية ينبغي لها أن تُيسّر وتشجع جميع تدابير نزع السلاح - الانفرادية ، أو الثنائية ، أو الإقليمية ، أو المتعددة الأطراف - وأن تبقى على علم تام ، عن طريق الجمعية العامة أو أي قناة مناسبة أخرى من قنوات الأمم المتحدة تعمل إلى جميع أعضاء المنظمة ، بجميع جهود نزع السلاح التي تُبذل خارج نطاق رعايتها على ألا يمس ذلك سير المفاوضات" .

٢٢- وشمة حاجة الى تحويل المبدأ الى تطبيق عملي . وقد تبين أن المبادرات يمكن أن تساعد في سد الثغرة بين الحظر والتحقق ، ويمكن بالتالي أن توجد مزيدا من المشاركة من جانب الأمم المتحدة .

٢٣- وقد حددت الدراسة المقدمة من حكومة كندا عددا من الطرق الأخرى التي قد تتمكن الأمم المتحدة من خلالها من اكتساب دور معزز في عملية التحقق . إذ يمكنها ، أولا ، أن تدرس مرة أخرى في الجمعية العامة أو في هيئة نزع السلاح الدور الأساسي الذي يضطلع به التحقق في عملية الحد من الأسلحة ، ومن ثم ، في مجال الأمن الدولي .

٢٤- وثانيا ، يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدراسة امكانية اضطلاع الدول أو مجموعات الدول ، التي لديها خبرة في التحقق ، كل على حدة ، بتوفير هذه القدرات للمجتمع الدولي كي يستخدمها في التحقق في مجال الاتفاقات المتعددة الأطراف .

٢٥- وثالثا ، امكانية أن تتولى الأمم المتحدة اجراء بحوث ودراسات في مجال الهياكل والاجراءات والتقنيات التنظيمية التي قد تُوضع وتُطور كي تستخدمها منظمات من قبيل منظمات التحقق الدولية ، مع استغلال المجموعة الكبيرة من الوثائق التي تولدت عبر السنين في مؤتمر نزع السلاح وفي المحافل الأخرى .

٢٦- ورابعا ، امكانية أن تقوم الأمم المتحدة بتوفير المزيد من المساعدة والمشورة والخبرة التقنية للمتفاوضين في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، على الصعيد الاقليمي ، بغية ربط الآليات الدولية بالتدابير الاقليمية فيما يتعلق بالتحقق (مثل نظام التحديد بموجب معاهدة ثلاثيولكو ، الذي يستخدم ضمانات متخذة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة الى تدابير تحديدية مستمدة من وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية) .

٢٧- وخامسا ، امكانية اشتراك الأمم المتحدة ، على سبيل الاستجابة ، في صياغة وتنفيذ شروط التحقق في الاتفاقات . وينبغي للأمم المتحدة أن تكون مستعدة ، عند الاقتضاء ، للمساعدة في تجميع خبرة التحقق وفي تشجيع الدول على وضع الاجراءات التي يمكن من خلالها تطبيق تلك الخبرة في الاتفاقات الفعلية .

٢٨- وأخيرا ، امكانية اضطلاع الأمم المتحدة ، اذا توفرت لديها المرونة اللازمة ، بدور أكبر في اتفاقات الحد من الأسلحة التي تبرم مستقبلا على الصعيد الاقليمي . وفي

حالة وضع اتفاق أو أكثر للحد من الأسلحة في أي منطقة ، وكان نظام الاستشعار من بعد من قواعد فضائية يمثل تكنولوجيا تحقق مناسبة في هذا الاتفاق ، فإن دواعي المنطق وفعالية التكلفة على السواء تقضي بأن تقوم مجموعة من الدول القادرة بتوفير امكانية التحقق الفضائية هذه كي تُستخدم تحت رعاية الأمم المتحدة أو منظمة تحقق دولية على الصعيد الاقليمي في اطار الاتفاق (أو الاتفاقات) .

٢٩- وستسمى الدول ، سواء كانت هناك أو لم تكن هناك أحكام قانونية تتعلق باغراض التحقق ، الى جمع المعلومات عن الأنشطة العسكرية للدول الأخرى كما تتصور علاقتها بأمنها القومي . وهذه الجهود ما فتئت تشكل أحد الجوانب المتوقعة في سلوك الدول ، وسوف تظل تشكل هذا الجانب . ومع ذلك ، يمكن لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، المتحقق منها بشكل كاف ، أن توفر وسيلة للوفاء ببعض هذه الاحتياجات الأساسية من المعلومات في ظل ظروف يعودها تقليل التدخل الى أدنى حد ، واحترام السيادة ، واستبعاد عدم الثقة الى حد كبير . كذلك ، يتضح أن الامتثال لأي معاهدة ذات شأن للحد من الأسلحة في المستقبل سيكون بحاجة الى القابلية للتحقق بدرجة كبيرة من الثقة قبل انضمام الدول الى الاتفاق . وكما يتبين من المناقشة المتعلقة بمزاعم عدم الامتثال ، أن انعدام هذه الدرجة العالية من الثقة في الامتثال يؤدي الى ضرر بالغ بكل من مناخ وعملية الحد من الأسلحة . وإن التحقق ، وهو يشمل توفر الثقة والامتثال على السواء ، يشكل جوهر هذا الاشتراط .

٣٠- والنتيجة التي يمكن الخروج بها تتمثل في وجود نطاق واسع للأنشطة البناءة من جانب الحكومات والهيئات الدولية في ميدان مقل وتوسيع الاختيارات التكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية المتاحة لأغراض التحقق لدى الحكومات ومفاوضيها ، في الوقت الذي سيختلف فيه التفاوض والتنفيذ بشأن تدابير التحقق المتفق عليها ، دائماً ، حسب كل اتفاق من الاتفاقات .

٣١- وتعمل كندا ، من خلال برنامج متواضع لأبحاث التحقق ، على تحسين عملية التحقق . وقد خصصت موارد لهذا الغرض ، اقتناعاً منها بإمكانية انجاز مجموعة متنوعة من الأعمال المفيدة المتعلقة بمشاكل التحقق خارج اطار المفاوضات الرامية الى إبرام اتفاقات بعينها ، وقبل اجراء هذه المفاوضات . ولهذا الهدف ، تشجع كندا مائر الدول الاعضاء على دراسة هذا العنصر الهام في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ليجوتو

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦]

ليجوتو أية آراء أو اقتراحات تقدمها في هذه المرحلة .

المكسيك

[الاصل : بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى حكومة المكسيك أن الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح (القرار د-٢/١٠) واضحة تماما فيما يتعلق بالتحقق . فالفقرة ٢١ من هذه الوثيقة تبين العناصر الأساسية المتعلقة بهذه المسألة التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند وضع أي اتفاق بشأن نزع السلاح .

٢ - وتنص هذه الفقرة على أن "اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة ينبغي أن تنص على تدابير ملائمة للتحقق تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية بغية إيجاد الثقة الضرورية ، وضمان مراعاة جميع الأطراف لهذه التدابير" . ولهذا السبب ، فإن حكومة المكسيك تعتقد أن أي اتفاق يتعلق بنزع السلاح لا يتضمن نظام تحقق ملائم سيكون غير فعال اطلاقا .

٣ - وبالإضافة إلى ذلك ، تنص الفقرة ٢١ على أن "شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينص عليها أي اتفاق بعينه ، تتوقف على أغراض الاتفاق ونطاقه وطبيعته" . وترى المكسيك أن هذا الجزء من الفقرة ٢١ أساسي ، وأن مسألة التحقق لا يمكن حلها نظريا . فالنظام الذي سيحدد ينبغي أن يكون مطابقا لنمط كل اتفاق . وبالإضافة إلى ذلك ، وفيما يتعلق أيضا بالفقرة ٢١ من الوثيقة الختامية ، ستكون هناك حالات قد يتعيّن فيها استخدام مجموعة من طرق التحقق المختلفة ، فضلا عن إجراءات أخرى ، للتحقق من الامتثال .

٤ - وفي حين انه قد لا يكون من المستصوب محاولة وضع نظام تحقق عام ، فان حكومة المكسيك تعتقد ان مبادئ التحقق العامة التي وضعت خلال الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكركة لنزع السلاح يمكن ان تنطبق على مختلف الاتفاقات بشأن نزع السلاح . وبالمثل ، فان الحكومة المكسيكية تعتقد انه من الممكن وضع تقنيات واجراءات تحقق عامة يمكن تطبيقها على اتفاقات محددة لنزع السلاح .

٥ - واخيرا ، ترى المكسيك ان مسألة التحقق لا ينبغي ان تستخدم ذريعة لاعاقبة ابرام اتفاقات نزع السلاح التي ترغب فيها الاغلبية الساحقة من شعوب العالم .

النرويج

[الاصل : بالإنكليزية]

[٦ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - التحقق عنصر ضروري في المفاوضات المتعلقة بجميع اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة . ويجب بالتالي ان تتضمن هذه الاتفاقات تدابير فعالة للتحقق تمكن من مراقبة مراعاة الاتفاقات على النحو الملائم . ويجب مع ذلك تكييف تدابير التحقق لكي تتواءم مع أغراض ونطاق وطبيعة الاتفاق . وبالتالي يمكن استخدام مجموعة من طرق التحقق المتعددة .

٢ - ويمكن ان تشمل هذه الطرق ، في جملة أمور ، التفتيش الموقعي بصفة روتينية وعلى أساس التحدي ، والتبادل الدولي للبيانات والوسائل التقنية الوطنية . ويمكن الاضطلاع بالتبادل الدولي للمعلومات عن طريق إنشاء شبكة رصد دولية . ومن الأمور البالغة الأهمية عند استحداث وإنشاء مثل هذه الشبكة ، الاستفادة القصوى من أحدث التطورات التكنولوجية .

٣ - وينبغي الاستجابة دون إبطاء لأي طلب للتفتيش الموقعي لضمان المراعاة التامة لاتفاق نزع السلاح . ولا ينبغي رفض أي طلب مشروع بإجراء مثل هذا التفتيش .

٤ - ويعتبر البحث ضروريا لاستحداث تدابير فعالة للتحقق . ويمكن لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يقوم بدور مفيد في هذا الشأن .

٥ - وقد اشتركت النرويج في فريق الخبراء العلميين المخصص ، للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف الظواهر الاهتزازية وتحديد مواقعها وذلك منذ إنشاء هذا الفريق في عام ١٩٧٦ . وفلا عن ذلك ، قدمت النرويج إلى دورتي الجمعية العامة الاستثنائيتين الأولى والثاني وإلى المؤتمر المعني بنزع السلاح ، ورقات عمل بشأن إقامة شبكة عالمية للظواهر الاهتزازية والتي تعتقد النرويج بانها تشكل عنصرا أساسيا في نظام للتحقق في أية معاهدة لحظر التجارب النووية حظرا شاملا .

٦ - واضطلعت النرويج منذ عام ١٩٨١ ببرنامج بحث للتحقق من الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية بهدف وضع مقترحات تتعلق بالإجراءات اللازمة للتحقق من الادعاءات المتعلقة بهذا الاستخدام . وتم تقديم ما توصل إليه برنامج البحث من نتائج حتى الآن والمقترحات الأولى إلى المؤتمر المعني بنزع السلاح في نطاق المفاوضات الجارية حول اتفاقية عالمية شاملة بشأن الأسلحة النووية .

النمسا

[الاصل : بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ١٩٨٦]

١ - تؤيد النمسا الرأي الذي مؤداه أن المعاهدات المعقودة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة ينبغي أن تكفل صيغة للتحقق وإغية بالفرض ومتفق عليها بين الأطراف . غير أن النمسا تدرك أن أكثر أنظمة التحقق إحكاما لا يمكن أن يحل محل الثقة في الطرف الآخر باعتبار ذلك شرطا أساسيا لإبرام أي معاهدة في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وبما أن نزع السلاح ستكون له أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل البشرية ، فمن المرجح أن تزداد أهمية التحقق .

٢ - وتأسف النمسا لعدم التوصل حتى الآن إلى تعريف متفق عليه لمصطلح "التحقق" . بيد أنه يمكن التمييز بين مفهومين يتعلقان بعملية التحقق ، وهما مفهوم التحقق الإلزامي ومفهوم التحقق الطوعي . ويقوم التحقق ، باعتباره عملية تستهدف التأكد مما إذا كان طرف ما يتقيد بالتزاماته التعاهدية ، بوظائف هامة لأنه يردع عدم الامتثال ، ويعمل على بناء الثقة ، وييسر تقييم أهمية المعاهدات .

٣ - وقد أصبح التحقق من الامتثال قضية رئيسية في المباحثات المتعلقة بنزع السلاح والحد من الاسلحة بين القوتين العظميين اللتين اعتمدتا حتى الان على الوسائل التكنولوجية المتوفرة لديهما وحدهما .

٤ - وتبين الادلة التاريخية المستقاة من سجل التجارب الثنائية أن التحقق من حظر تام على نظام اسلحة معين أسهل من التحقق من عمليات التحديد بالارقام . وقد يؤدي عدم الدقة في صياغة التزامات الاطراف في معاهدات الحد من الاسلحة وفي أحكام التحقق الى نشوء مشاكل خطيرة نتيجة لاختلاف تفسيرات الالتزامات التعاهدية . ولم تحدد حتى الان أية إجراءات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها عند اكتشاف حدوث انتهاك .

٥ - وعادة لا تتضمن الاتفاقات المتعددة الاطراف بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح إلا أحكاما ضعيفة بشأن التحقق ، حيث أن هذا العنصر الأخير يكون منفصلا عن العنصر السياسي الخام باتخاذ القرارات .

٦ - وتؤيد النمسا المبادئ المتعلقة بالتحقق المعدة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د ١٠/٢) . وينبغي أن يكون التحقق واجبا بالغرض ، ومقبولا ومناسبا وشاملا وغير تمييزي ، كما ينبغي أن ينطوي على أقل قدر ممكن من التدخل .

٧ - وبالطبع ، فإن التحقق الوافي بالغرض لا يعني تحققا كاملا ، غير أنه ينبغي أن يكون قادرا على الكشف ، بصورة لا يرقى إليها الشك ، عن أي انتهاك يتعرض له اتفاق ما . وتذكر النمسا أن تحديد ما ينطوي عليه التحقق "الوافي بالغرض" هو أكثر جوانب هذه المسألة إثارة للجدل .

٨ - ويبدو أنه لا حاجة الى مزيد من التعليقات بشأن كون المك مقبولا ومناسبا . أما اتسامه بطابع العالمية فإنه سيؤدي الى اشتراك جميع الاطراف في عملية التحقق . وحيث أنه لا تتوفر لجميع البلدان الموارد اللازمة للمشاركة مباشرة في هذه العملية ، فإن هذا هو المجال الذي أسند فيه دور هام للمنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينبغي النظر فيما إذا كان ينبغي إسناد دور أكبر للأمم المتحدة في هذا الميدان .

٩ - وقبل التفاوض بشأن إجراءات التحقق ، ينبغي تقييم القدرة على التحقق من الوفاء بالالتزامات ومدى القبول التي يحظى به هذا التحقق . ويعني ذلك إجراء فهم واف ودقيق للعوامل والمبادئ المتعددة التي تنطوي عليها عملية التحقق . ويشمل ذلك ، مثلا ، بحث مسألة التحقق بغية خلق قدرات محسنة أيسر قبولا .

١٠ - ولن يمكن تكييف تدابير التحقق على أحسن وجه مع أغراض الالتزامات المتفق عليها إلا بعد تجميع معلومات متعمقة .

١١ - وفي المستقبل ، ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في سياق التحقق بتمزيق قدرتها على التحقيق في ادعاءات عدم الامتثال . ويمكن أيضا أن تسند مهام إضافية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المجالات التي اكتسبت المنظمة فيها بالفعل خبرة كبيرة .

١٢ - ويمكن كذلك أن تقدم الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية المساعدة والمشورة والخبرة التقنية للمتفاوضين في أية عملية إقليمية تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

هولندا*

[الأصل : بالفرنسية]

[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦]

١ - ترى الدول الإثنتا عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أن التحقق يشكل عنصرا أساسيا في أي اتفاق يتعلق بالحد من الأسلحة أو نزع السلاح . لذا فهي تنظر إلى اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٠ سين ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بتوافق الآراء بوصفه نتيجة ذات أهمية خاصة .

٢ - ويؤكد القرار المذكور من جديد ، في سياق إعادة النظر في تطبيق التوصيات والقرارات التي اتخذتها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة ، ضرورة تكريس جهود خاصة للبحث عن الطرائق والإجراءات المناسبة حتى تؤخذ في الحسبان المبادئ المتفق عليها بالفعل فيما يتعلق بمشكلة التحقق . ذلك أنه إذا كانت وظيفة تدابير

* نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

التحقق لا جدال عليها ، في إطار المفاوضات الدولية لنزع السلاح ، فإن إعدادها بشكل محدد يبدو صعبا ، كما تشكل الاختلافات في وجهات النظر حول هذا الموضوع ، في معظم الحالات ، إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض إبرام اتفاقات في هذا المجال .

٣ - ويجب أن يؤدي التحقق مهمتين : مراقبة تنفيذ تدابير نزع السلاح المتفق عليها وفقا لشروط الاتفاق المعني ، ومراقبة تطبيق الشروط الطويلة الأجل المنصوص عليها في هذا الاتفاق (مثال ذلك تطبيق الالتزامات الدائمة مثل الحد من الأسلحة وتبادل المعلومات بين المتعاقدين مثلا) . ومن الواضح أنه يجب الاتفاق على طرائق مناسبة وفعالة بالنسبة لكل موضوع من مواضيع المفاوضات بالتحديد . ويطرح هذا مشكلة ضرورة أن تكيف بدقة اتفاقات التحقق مع التدبير المعني . وإن كانت هذه الاتفاقات تستند إلى مبادئ التحقق الأساسية نفسها . ويتراوح نطاق التدابير الضرورية من عدم التداخل مع الأساليب التقنية الوطنية إلى عمليات التفتيش في المواقع نفسها . وتقتضي دينامية التطور التكنولوجي في جميع الميادين العسكرية تطبيق التكنولوجيات المتقدمة على التحقق أيضا .

٤ - وترى الدول الإثنتا عشرة الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أن من الضروري القيام ، نتيجة لذلك ، بدراسة متعمقة بافية تحديد وتسوية الاختلافات المتعلقة بموضوع تطبيق المبادئ ، التي تبدو موضع اتفاق ، على الحالات الخاصة .

٥ - ولا يكفي ، في الواقع ، القول بأن الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح ينبغي أن تتم على تدابير ملائمة للتحقق . بل من الضروري أيضا تحديد ما تعني لفظة "لائمة" .

٦ - وقد أثبتت التجربة المكتسبة حتى الآن في إطار المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح أن المصاعب ذات الطابع التقني ، وهي جمة في بعض الأحيان ، لا تشكل العقبة الوحيدة في إعداد إجراءات التحقق وطرائقه الممكنة . ومن الواضح أن هذا الإعداد الواقعي ، وفقا لأهداف الاتفاقات ونطاقها وطبيعتها - كما جاء في القرار - "لا يمكنه أن يهمل الجوانب التقنية بل يجب أن يستند ، على العكس ، إلى إسهام الخبراء الحاسم" . ومن جهة أخرى ، تم بالفعل التسليم في إطار مفاوضات عديدة بجدوى قيام الخبراء بالبحث المتعمق ، وتبدو النتائج التي أحرزها في جنيف فريق خبراء الاهتزازات الأرضية والخبراء الكيميائيين ذات دلالة في هذا الصدد .

٧ - إن إسهام الخبراء ، وإن كان قيما بكل تأكيد ، إلا أنه لم يسمح بالتوصل إلى نتائج لا غموض فيها فيما يتعلق بمدى نطاق تدابير التحقق اللازمة لضمان تطبيق مختلف اتفاقات نزع السلاح .

٨ - وترى الدول الإثنتا عشرة أن الصعوبات الرئيسية تنشأ بالآخرى من اختلاف النهج المتبع إزاء بعض الاختيارات الأساسية ذات الطابع السياسي والتي ترجع في المحصلة النهائية إلى درجة الأمن التي يسعى كل بلد إلى تحقيقها في اتفاق لنزع السلاح .

٩ - ويجب ، قدر الإمكان ، تلافي الشكوك التي قد تدور حول تطبيق اتفاق ما بالنظر إلى أنها قد تقضي على أهداف الاتفاق نفسها . ومن ثم فقد يؤدي الافتراض ، صوابا أم خطأ ، بحدوث انتهاك في مجال نزع السلاح إلى إعادة تقييم لمخاطر الأمن الحقيقية . وقد تؤدي عندئذ إزالة هذه المخاطر من خلال زيادة وسائل الدفاع العسكرية إلى تداعي الاتفاق .

١٠ - وينبغي إذن أن يضمن نطاق تدابير التحقق أن يكون بوسع كل دولة وقعت على اتفاق لنزع السلاح أن تكشف عن الانتهاكات المحتملة لهذا الاتفاق .

١١ - وترى البلدان الإثنا عشر أن من المهم التشديد في هذا الصدد على أن القرار ١٥٢/٤٠ مين ، يؤكد من جديد ، مستخدما مرة أخرى الصيغة نفسها التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى المكركة لنزع السلاح ، أن تدابير التحقق ينبغي أن تكون "مرضية" لجميع الأطراف من أجل بناء الثقة اللازمة .

١٢ - وتدل صياغة هذا المبدأ بوضوح على أن لكل دولة الحق ، في جميع المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح ، في تأكيد متطلبات التحقق التي تراها ملائمة .

١٣ - وتشير صياغة المبدأ كذلك إلى أن طرائق التحقق المتفق عليها يمكن أن تؤدي لا فحسب إلى تفادي النتائج المؤسفة لمجموعة من ردود الفعل الممكنة التي قد يولدها عدم الثقة ، وإنما أيضا ، وعلى العكس من ذلك ، إلى الإسهام في التعزيز المتزايد للثقة المتبادلة التي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تعزيز سلامة الاتفاق .

١٤ - والبلدان الإثنا عشر على يقين بأن هذه الاعتبارات ينبغي أن تشجع البحث عن توافق في الآراء يفوق بمراحل التحديد البسيط لقاسم مشترك أدنى .

١٥ - أما الاهتمامات المرتبطة بتكلفة تدابير التحقق أو بطابعها الذي يتسم بالتدخل فلا يمكن أن تبرر وجود مفهوم تقيدي لنطاقها . ويظل هذا الأمر صحيحاً إلى حد كبير إذا سلمنا بالاهتمام ذي الأولوية الذي تبديه كل دولة بتطبيق تدابير غير تمييزية كفيلة لا بضمان الأهداف السياسية لاتفاق نزع السلاح فحسب ولكن قادرة أيضاً على تشجيع تقدم المفاوضات في قطاعات أخرى من خلال تنمية الثقة المتبادلة .

١٦ - وترى البلدان الإثنا عشر أنه يتعين على جميع البلدان المشتركة في المفاوضات المختلفة للحد من الأسلحة الإسهام بطريقة جوهرية في حل مشاكل التحقق التي قد تنشأ فيما يتعلق بالاتفاق المعني . ويمكن التعجيل بالتقدم الذي أحرز في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح في جنيف حول حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والمفاوضات الأخرى إذا ما جمعت جميع الحكومات المشتركة ، على مائدة المفاوضات ، إرادتها المعلنة بقبول تدابير التحقق الملائمة .
